تنظيم اقتصادي ناجع

المقدّمة

لئن كان للعنصر البشري دور مميّز في بناء القوّة الأمريكيّة فإنّ تأكّد هذه القوّة وديمومتها استندا إلى دعائم تنظيميّة جسّمتها نجاعة النظام الاقتصاديّ والقدرة الفائقة على الاستثمار والتجديد.

I- نظام اقتصاديّ ناجع ومتجدّد

1- نظام اقتصاديّ محفّز على المبادرة والإنتاج

أ- نظام رأسماليّ حاثّ على النموّ الاقتصادي

تُعَدّ المنافسة الحرّة وحريّة المقاولة من المبادئ الجوهريّة للنظام الليبرالي الأمريكي ومن أهمّ عوامل قوّة الاقتصاد الأمريكي. فالمنافسة الحرّة بين المؤسّسات التي يضمنها دستور البلاد ظلّت على الدوام مبدأ أساسيّا تعمل الدولة على ضمانه ورعايته [1]. ويقترن هذا المبدأ بحريّة المقاولة التي توفّر لها نظام إقراض وقانون إفلاس محفّزين على المبادرة الفرديّة وظلّت تفسّر قدرة الأمريكيّين العالية على بعث المؤسّسات [2].

ب- رأسماليّة متجدّدة

إنّ الثّبات على مبادئ رأسماليّة تتّسم بقدرتها على التّجدّ د من جهة والسّعي الدّائم إلى استنباط أنماط تنظيم جديدة تواكب تحوّلات الإنتاج والأسواق في العالم من جهة أخرى أسهما بقسط كبير في تجاوز أزمات النّظام الرّأسمالي وتأمين استمراريّة القوّة الأمريكيّة [3].

فبعد أن ضمنت الفوردية النموّ الاقتصاديّ وإرساء القوّة الصناعيّة حتى نهاية الستّينات، مكّن اعتماد المرونة في التخصّص والإ نتاج والتشغيل من دفع النمو مجدّ دا وأ دركت الولايات المتّحدة الأمريكيّ ة قبل منافسيها طور الاقتصاد ما بعد –الصناعي لتصبح الخدمات الركيزة الأساسيّة للاقتصاد الأ مريكي. وخلال التسعينات استنبط الأمريكيّ ون الاقتصاد الجديد الذي يعوّ ل على ديناميّ ة تكنولوجيات الإ علام والاتصال الحديثة وعلى خدمات الاتّصال والإعلام التي حفزتها الأ نترنات، فارتفعت مساهمة الاقتصاد الجديد في الناتج الداخلي الخام إلى 8 % سنة 2004 ومكّنت الاقتصاد الأمريكي من استعادة نسق نموّه [4].

2- دولة في خدمة الاقتصاد

حلفظ الاقتصاد الأمريكي على قوّته بفضل الدور الساند للدولة.

أ- دولة راعية للقوّة داخليّا وخارجيّا

أضحى تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية إحدى المقوّمات الثابتة للقوة الأمريكية. ولئن اكتفت الدولة في ظلّ النظام الليبرالي بدور محدود في الإنتاج فإنّها تكفّلت في المقابل بضبط الخيارات السياسيّة والاقتصاديّة العامّ ة التي تضمن الحفاظ على القوّ ة. ففضلا عن تعهّد التشريع الراعي لحريّة المنافسة، قامت الدولة بفكّ التقنين عن العديد من القطاعات منذ أواسط الثمانينات الأ مر الذي يسر انتعاشة الاقتصاد [5].

وتعمل الدولة على رعاية مصالح الشركات الأمريكيّة ودعم نفوذها في الخارج بإبرام اتّفاقيّات التبادل الحرّ وتكوين مناطق النفوذ وتوظيف الضغط الدبلوماسيّ والعسكريّ ومواقعها المهيمنة في الهياكل الدوليّة كي يعمّ فكّ التقنين والتحرير الاقتصاديّ المجال العالمي [5]. وفضلا عن ذلك وفّ رت الدولة من خلال تعديل قوانين الهجرة والاستثمار الظروف الملائمة لاستقطاب الأدمغة ورؤوس الأموال كما أذّنها لم تحجم عند الاقتضاء عن اتّخاذ الإجراءات اللاّ زمة لحماية منتجات الشركات الأمريكية والسوق الوطنية.

ب- دعم فدراليّ متواصل

تجسّد سياسة الدعم التي تنتهجها الحكومة الفدراليّة دور الدولة الساند للاقتصاد . فعلاوة عن بعث هياكل تدعم المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة، تستحثّ الحكومة الفدراليّة النموّ الاقتصاديّ عن طريق عقود الأسواق العموميّة وطلبيّات وزارتي الدفاع والطاقة والوكالات الفدراليّة التي تستفيد منها المؤسّسات الخاصّة في إطار المقاولة السّائدة. وتمنح هذه العقود في إطار المقاولة الساندة للمؤسّسات. كما تدعم الحكومة الفدراليّة ماليّا الفلاحة [6] عند الإ نتاج وعند التصديرفتعزّ ز بذلك قدرتها الإنتاجيّة والتصديريّة وتؤسّ س لامتلاك البلاد السلاح الأ خضر أ حد أ دوات النفوذ الأمريكيّ في العالم. كما تعاضد الدّ ولة جهود المؤسّسات الاقتصاديّة

والجامعات في ميدان البحث والتطوير [19].
ولئن ضمن دعم الدّولة القوّة الإنتاجيّة وأسهم في تثبيت مكانة البلاد في الأسواق العالميّة، فإنّه تسبّب بدرجة كبيرة في تفاقم عجز ميزانية الدولة وبلوغ الدين العمومي مستويات قياسيّة.

II- هياكل إنتاج ناجعة

تُعدّ بنية المؤسّسات الاقتصاديّة ودرجتا الاندماج والتفاعل العاليتين بين الأنشطة الاقتصاديّة من الدعائم التنظيميّة التي أسّست للقوّة الأمريكيّة.

1- نسيج مؤسّسات يضمن النموّ الاقتصاديّ والقوّة

أ- أوليّة المؤسّسات الكبرى

شملت نزعة التركّز والعملقة كلّ القطاعات الاقتصاديّة فأصبحت الشركات الكبرى التي تمثّل أقلّ من 1 % من إجمالي عدد المؤسّسات الأمريكيّة، تحقّق نصف إجمالي رقم المعاملات بالولايات المتّحدة وتوفّر ثلاثة أرباع الصادرات وتستأثر بما يقارب 80 % من الطلبيّات الفدراليّة سنة 2004 [7]. وعلاوة عن هذه النزعة التي أفضت إلى تشكّل شركات كبرى صناعيّة وخدميّة [8 و 9]، فإن الشركات عبر القطريّة الأمريكيّة تزعّمت حركة عولمة الإنتاج وأضحت تحتلّ مراتب متقدّمة ضمن الشركات عبر القطريّة الصناعيّة والماليّة الأولى في العالم. وأصبحت هذه الشركات بفضل ما تملكه من أصول ماليّة وما تحقّقه من مبيعات أحد أهم الأطراف المتحكّمة في الأدفاق التجاريّة والماليّة وأدفاق الإعلام وأحد أهم أدوات النفوذ الأمريكي في العالم [10].
كما أفضت نزعة التركّز في القطاع الفلاحي إلى ارتفاع متوسّط مساحة المستغلّات – 178 هكتار– وإلى تدعّم مكانة المستغلّات ذات القيمة التجاريّة العالية والشركات الفلاحيّة المرتبطة بفلاحة رجال **الأعمال*** Agribusiness التي تستأثر بثلثي مبيعات المنتجات الفلاحيّة رغم كونها لا تمثّل سوى 3,5 % من إجمالي عدد المستغلّات سنة 2002 [11].

ب- حيويّة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة

ترتكز قوّة الاقتصاد الأمريكي أيضا على حيويّة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة التي تمثّل 99 % من المؤسّسات الاقتصاديّة وتعدّ حلقة هامة تجسّد روح المبادرة والمقاولة لدى الأمريكيّين. فعلاوة عن إسهامها في الإنتاج فإنها توفر قرابة نصف مواطن الشغل وثلث قيمة الصادرات [7] كما تعزّز القدرة التنافسيّة للشركات الكبرى التي تربطها بها عقود المقاولة الساندة، مستفيدة من ضعف كلفة الإنتاج الناجمة عن تشغيل اليد العاملة المقيمة بصفة غير شرعيّة أو المنتمية إلى الأقليّات. وتكمن مزايا الشركات الصغرى والمتوسّطة فضلا عن ذلك كله في قدرتها على التأقلم السريع مع تحوّلات السوق وفي دورها كبوتقة حاضنة للابتكار والتجديد اكتسحت شركاتها الفتيّة أنشطة التكنولوجيات العالية التي تستحث نموّ الاقتصاد الجديد وتعزّز التفوّق التكنولوجي الأمريكي.

2- ترابط واندماج الأنشطة الاقتصاديّة

يستمدّ الاقتصاد الأمريكي جانبا مهمّا من قوّته من ترابط القطاعات الاقتصادية في إطار مركّبات تشتغل في شكل منظومة يؤمّن ضمنها كلّ قطاع مفعول حث بالنّسبة إلى بقيّة القطاعات.

أ - مركّب عسكري-صناعي قوي ومتجذّر

أسهمت توجّهات السياسة الخارجيّة وسياسة الدفاع الأمريكيّتين في تشكّل أقوى مركّب عسكري-صناعي في العالم تدعّمت مكانته منذ الحرب الباردة وبات يمثل أحد الأسس التي تنبني عليها قوّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وتضمن لها احتكار الجزء الأكبر من مبيعات الأسلحة في العالم [11]. وتندمج ضمن هذا المركّب كبرى شركات العتاد العسكريّ والصناعات الجوفضائيّة وبعض صناعات التكنولوجيا العالية وكذلك لمعاهد البحث، وتنجز الجانب الأكبر من نشاطها في إطار المقاولة الساندة لتلبية 40 % من طلبيّات وزارة الدفاع الأمريكيّة [11].

ب - مركّب فلاحي- صناعي-خدمي ناجع

وثّق تحوّل الفلاحة الأمريكيّة إلى فلاحة أعمال علاقتها بالصناعة والشركات الخدميّة فتكوّن مركّب فلاحي- صناعي- خدمي يجسّد بلوغ هذا الترابط درجة الاكتمال والفعاليّة. [12] فالشركات والمستغلّات الفلاحيّة الكبرى التي تكوّن الحلقة المحورية لهذا المركّب، ترتبط عند عالية الإنتاج بحلقة حيويّة تضمّ الأنشطة الخدميّة التابعة لقطاع البنوك والتأمين والإرصاد الجويّ والبحث الزراعي علاوة عن صناعات المدخلات

الفلاحيّة من آلات وأسمدة وبذور منتقاة أومحوّرة جينيّا... [13]. وترتبط الفلاحة عند السافلة بالصناعات الفلاحيّة الغذائيّة وبخدمات التخزين والتوزيع والتصدير والمطعمية والإشهار.
ويحقّق المركّب الفلاحي– الصناعي– الخدمي حينئذ 16.3% من الناتج الداخلي الخام بالولايات المتّحدة سنة 2002. لا تسهم الفلاحة ضمنها إلاّ بنسبة 0.8 % لكن بقدر ما تستحث متانة الترابط حيويّة القطاعات الثلاث وتمثّل دعامة للقوّة الإنتاجيّة، فإنّ تأثيراتها تعمّ القطاعين الصناعي والخدمي عند حدوث أزمات فلاحية.

III- موارد استثمار طائلة وقطاع بحث وتطوير ناجع

حافظ الاقتصاد الأمريكي على أوّليته العالمية بفضل تعبئة موارد الاستثمارالداخليّة والخارجيّة وتجنيد طاقات وهياكل البحث والتطوير.

1 – تعبئة نشيطة للاستثمار الداخلي والخارجي

توفّرت للاقتصاد الأمريكي موارد استثمار طائلة تعدّ من ركائز قوّته.

أ– تعبئة موارد الاستثمار الداخليّة

بادرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بفكّ التقنين في الميدان المالي بما يسّر إقبال الأسر على توظيف مواردها المالية في شراء الأسهم والسندات وساعد على ظهور هياكل تمويل جديدة مثل **صناديق توظيف المال*** والصناديق المشتركة للاستثمار وأشكال استثمار مبتكرة من أهمّها رأس المال المعرّض للخطر [14و15]. فقد نمت استثمارات شركات رأس المال المعرّض للخطر بنسق سريع منذ أواسط التسعينات ومكّنت من إحداث ملايين موطن الشغل الجديدة. ويبرز توزيع هذه الاستثمارات بين الفروع الصناعيّة دور رأس المال المعرّض للخطر في حفز الشركات الفتيّة start-up وفي تكريس تفوّق الولايات المتّحدة في ميدان التكنولوجيا العالية عموما وريادتها في صناعة الذكاء والبيوتكنولوجيا وتكنولوجيّات الاتصال والإعلام خصوصا [15].

ب– تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة

تعزّزت طاقة الاستثمار الداخليّة بإقدام الشركات عبر القطريّة الأمريكيّة على استثمار مرابيحها المتأتّية من الخارج في إعادة هيكلة أنظمة الإنتاج ودفع البحث والتجديد في الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي ظلّت على الدوام أحد أهمّ المجالات المستقطبة لأدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. فقد يسّر فكّ التقنين عن الأسواق الماليّة استحثاث عمليّات إدماج وشراء الشركات كما ضمنت نسب الفائدة العالية وتوفّر أكبر سوق استهلاك في العالم انجذاب المستثمرين الأجانب [16]. وشهدت هذه الأدفاق نموّا مطّردا خلال التسعينات مكّن بعض الصناعات المتأزمة من استعادة نموها وزاد صناعات التكنولوجيا العالية حيويّة.
غير أنّ تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر بات يثير مخاوف الأمريكيّين من تزايد منافسة البضائع التي تنتجها الشركات عبر القطريّة الأجنبية داخل التراب الأمريكي ومن تضخّم حجم الأرباح التي ترحّلها هذه الشركات إلى أوطانها أو تعيد استثمارها في أسواق منافسة للسوق الأمريكيّة.

2– منظومة بحث وتطوير ناجعة تحظى بالأولويّة

أ– توظيف موارد ماليّة وبشريّة هائلة للبحث والتطوير

يمثّل قطاع البحث والتطوير أحد ركائز القوّة الاقتصاديّة الأمريكيّةنظرا لما يضمنه من ابتكارات وتجديد يؤمّنان للبلاد السبق والتفوّق التكنولوجيّين في الميدانين العسكري والمدني. فقد تنامت الموارد الماليّة المرصودة لهذا القطاع بتظافر جهود عدّة أطراف ضمن منظومة بحث ازداد نشاطها نجاعة ومردوديّة [17]. فلا زال قطاع البحث والتّثوير يحظى بما لا يقلّ عن 2,8 % النّاتج الدّاخلي الخام وتوظف له اعتمادات ماليّة ضخمة تفوق ضعفي الاعتمادات التي ينفقها اليابان وتفوق بكثر تلك التي يوظفها الاتحاد الأوروبّي. كما تعمد الولايات المتّحدة إلى صياغة قوانين هجرة تيسّر استقطاب الأدمغة لتعزيز رصيد البلاد من الباحثين.

ب– تظافر جهود أطراف متعدّدة

ضمنت الولايات المتّحدة لنفسها السّبق والتّفوّق التّكنولوجيّين بفضل نجاعة منظومة بحث وتطوير تسهم عدة أطراف في تنشيطها. فقد راهن القطاع الخاصّ على البحث والتّطوير وكذلك المؤسّسات الصّناعيّة التي وفرت ثلثي نفقاته. واضطلعت الجامعات ومعاهد البحث بدور متميّز في مجال الابتكار وفي تكوّن مجتمع المعرفة. كما انخرطت الدّولة بدورها في مجهود البحث والتّطوير بتوفير 26 % من نفقاته [18] لا سيما في قطاعي الدّفاع وغزو الفضاء لارتباطهما الوثيق بالنّفوذ العسكري والسّياسي للولايات المتّحدة في العالم.

الخاتمة

مثلت مزايا النظام الاقتصادي ونجاعة الاستثمار والبحث والتطوير دعائم تظافرت مع الدعائم البشريّة وأسهمت بقسط كبير في بناء القوّة الأمريكيّة التي عوّلت كذلك على دعائم هيكليّة ساعدت على استغلال كامنات المجال الأمريكي والتحكم فيه.